



**A.C.A**

**جمعية رعاية الرياضيين الخيرية  
بمنطقة مكة المكرمة-جدة**

## الدليل التنظيمي

**لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب  
(السياسات - الإجراءات - المؤشرات)**

# سياسة واجراءات مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال

## المقدمة:

تعد سياسة الوقاية من عمليات غسل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب أحد الركائز الأساسية التي اختها الجمعية في مجال الرقابة المالية وفقاً لنظام مكافحة غسل الأموال السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م 31 بتاريخ 11/5 1433 هـ ، ولائحته التنفيذية وجميع التعديلات اللاحقة ليتوافق مع هذه السياسة.

## النطاق:

تحت هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية.

## البيان:

طرق الوقائية التي اتخذتها الجمعية في سبيل مكافحة عمليات غسل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب:

- تحديد وفهم وتقييم المخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعرض لها الجمعية.
- اتخاذ قرارات مبررة في شأن الحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالمنتجات والخدمات.
- تعزيز برامج بناء القدرات والتدريب رفع كفاءة العاملين بما يتلاءم مع نوعية الأعمال في الجمعية في مجال المكافحة.
- رفع كفاءة القوات المستخدمة للمكافحة وتحسين جودة التعرف على العملاء واجراءات العناية الواجبة.
- توفير الأدوات اللازمة التي تساعد على رفع جودة وفاعلية الأعمال في الجمعية.
- إقامة برامج توعوية لرفع مستوى الوعي لدى العاملين في الجمعية لمكافحة غسل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب.
- الاعتماد على القنوات المالية غير النقدية والاستفادة من مميزاتها للتقليل من استخدام النقد في المصروفات.
- التعرف على المستفيد الحقيقي ذو الصفة الطبيعية أو الاعتبارية في التبادل المالي.
- السعي في ايجاد عمليات ربط الكتروني مع الجهات ذات العلاقة للمساهمة في التأكيد من هوية الأشخاص والمبالغ المشتبه بها.

## المسؤوليات:

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية وعلى جميع العاملين الذين يعملون تحت إدارة وشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وعلى هذه السياسة والإمام بها والتوجيه إليها ، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم

الوظيفية . وعلى الإدارة المالية نشر الوعي في ذلك الخصوص وتزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها وتحرص الجمعية حال التعاقد مع متعاونين على التأكيد من إتباعهم والتزامهم بقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

### **الإجراءات الموصى بها من فرقـة العمل المالي :FATF**

توصي FATF بأفضل الممارسات التالية للمنظمات غير الربحية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

1. ضمان ممارسات الحكومة الجيدة والإدارة المالية القوية ، بما في ذلك الضوابط الداخلية القوية واجراءات إدارة المخاطر.
2. تنفيذ العناية الواجبة على الأفراد والمنظمات التي تقدم الأموال للمنظمة الغير ربحية أو تحصل عليها أو تعمل عن كثب معها.
3. التحقق من سمعة المودع أو الشريك من خلال استخدام معايير الاختيار والبحث في المعلومات المتاحة للجمهور ، بما في ذلك قوائم العقوبات المحلية وقوائم الأمم المتحدة.
4. الدخول في اتفاقيات مكتوبة عندما يكون ذلك ممكنا لتوضيح توقعات ومسؤوليات المانحين والمانحين ، بما في ذلك المعلومات التفصيلية فيما يتعلق بتطبيق الأموال ومتطلبات الإبلاغ المنتظم والتدقيق والزيارات الميدانية.
5. إجراء تحليل داخلي للمخاطر المساعدة في فهم المخاطر التي تواجهها بشكل أفضل في عمليات المؤسسة ، وتصميم تدابير التخفيف المناسبة من المخاطر والعناية الواجبة.
6. وضع ضوابط وإجراءات مالية قوية واحتفظ بسجلات مالية كافية وكاملة للإيرادات والمصروفات والمعاملات المالية طوال عملياتك ، بما في ذلك الاستخدام النهائي للأموال.
7. تحديد أهداف البرنامج بوضوح عند جمع الأموال والتأكد من تطبيق الأموال على النحو المنشود.
8. التأكيد من أن المعلومات المتعلقة بالأنشطة التي يقوم بها المانحون والحاصلون عليها متاحة للجمهور.
9. التأكيد من الإبلاغ عن مصادر دخل المودع أو الممول ، ووضع معايير لتحديد ما إذا كان ينبغي قبول التبرعات أو رفضها.

### **1. سياسة التدابير المشددة على العملاء:**

- تشمل تدابير العناية الواجبة المشددة تجاه العملاء والتي ينبغي اتخاذها كحد أدنى ما يلي:
- أ. الحصول على معلومات إضافية عن العميل مثل: المنصب ، حجم الأصول ، وتحديث بيانات الهوية ومعلومات الملكية الشركات بشكل دوري.
  - ب. فهم الغرض من علاقة العمل وطبيعتها والحصول على معلومات إضافية بشأن ذلك.
  - ج. الحصول على معلومات عن مصدر الأموال أو الثروة للعميل.

د. تعزيز الرقابة بشأن علاقات العمل ، وذلك بزيادة عدد مرات التدقيق في العمليات التي يتم إجراؤها خلال مدة قيام علاقة العمل الضمان اتساق العمليات التي يتم اجرائها مع ما تعرفه المنشأة عن العميل ونشاطه ودرجة المخاطر.

## ٢. سياسة الإبلاغ عن اشتباه حالة غسل الأموال:

- ١) ارسال تقرير بالعملية المشتبه بها لوحدة التحريات المالية بشكل مباشر.
- ٢) توفير جميع ما يتعلق بالعملية المبلغ عنها من مستندات وبيانات وافية عن العملية ذات العلاقة وفقاً لنموذج الإبلاغ المعتمد من قبل الوحدة ، على أن يشتمل البلاغ كحد أدنى على المعلومات الآتية:
  - أ. أسماء الأشخاص المشتبه بتعاملاتهم ومعلومات عن عناوينهم وأرقام هواتفهم.
  - ب. بيان بالعملية المشتبه بها وأطرافها وظروف اكتشاف وحالتها الراهنة.
  - ج. تحديد المبلغ محل العملية المشتبه بها.
  - د. أسباب ودواعي الاشتباه التي استند إليها الموظف المسؤول عن الإبلاغ.
- ٣) في حالة التبليغ ، يجب على المنشأة عدم إخطار أو تحذير العميل المبلغ عنه بالتبليغ أو الاشتباه.
- ٤) تقدم مؤسسات الأعمال والمهن غير المالية المحددة تقاريرها عن البلاغات عند طلبها من وحدة التحريات المالية وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ الطلب ويمكن أن يشتمل الطلب على ما يلي:
  - أ. معلومات عن الطرف المبلغ عنه.
  - ب. بيان بالمعاملات التجارية أو المالية للمبلغ عنه أو الأطراف ذات الصلة.
  - ج. تقدم المبررات والمؤشرات الدالة على الشك مؤيدة بالمستندات.

## إجراءات إدارة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب:

١. تحديد ما إذا كان العميل الحالي أو الجديد والمستفيد الحقيقي سبق أن كان أو أنه حالياً ، أو من المحتمل أن يكون في المستقبل شخصاً سياسياً ممثلاً للمخاطر.
٢. ضرورة اتخاذ التدابير المناسبة لتحديد مصدر ثروة أموال العملاء والمستفيدين الحقيقيين المحددين كأشخاص سياسيين ممثلي للمخاطر.
٣. تجنب التصرف الذي من شأنه تحذير العملاء بشكل مباشر أو غير مباشر عن أي اشتباه يتبادر بشأن العمليات التي يقوم بها العميل وعلى مؤسسات الأعمال والمهن غير المالية التأكد مما يلي:

- أ. القبول الشكلي للعمليات المشتبه بها وعدم رفضها.
- ب. تجنب عرض البدائل للعملاء أو تقديم النصيحة أو المشورة لتفادي تطبيق التعليمات بشأن العمليات التي يجرؤونها.
- ت. المحافظة على سرية البلاغات عن العملاء أو العمليات المشتبه بها والمعلومات المرتبطة بها المرفوعة لوحدة التحريات المالية.
- ث. إلا يؤدي إجراء الاتصال بالعملاء أو مع الأطراف الخارجية للاستفسار عن طبيعة العمليات إلى إثارة الشكوك حوله.
- ج. عدم إخبار العملاء بان معاملاتهم فهد المراجعة أو المراقبة ونحو ذلك.

**المؤشرات الدالة على العمليات غير العادية أو العمليات المشتبه بها في الأعمال والمهن غير المالية المحددة:**

**حالة المحاسبين القانونيين:**

تتمثل المخاطر المرتبطة بالمحاسبين القانونيين كمهنة مستقلة في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل أساسي في إمكانية استغلال هذه المهنة في اخفاء هوية المستفيدين الحقيقيين من العمليات التي تتم من خلالها لذا فإنه يجب على المحاسبين القانونيين الالتزام بتطبيق أحكام نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عندما يقومون بالإعداد لعمليات مالية أو ينفذون عمليات مالية الصالحة عملاً بهم تتعلق بأحد الأنشطة التالية:

- شراء وبيع العقارات.
- إدارة أموال العملاء وأوراقهم المالية أو أية أصول أخرى لهم.
- إدارة الحسابات المصرفية أو حسابات التوفير أو الحسابات الخاصة بالأوراق المالية.
- تنظيم المساهمة في إنشاء وتشغيل وإدارة الشركات.
- إنشاء وتشغيل وإدارة الأشخاص الاعتبارية أو الترتيبات القانونية ، وشراء وبيع الكيانات التجارية.

**حالة العقار:**

يعد أسلوب غسل الأموال من خلال القطاع العقاري أسلوباً تقليدياً خاصة في المجتمعات القائمة على التعامل النقدي ، ويمكن أن يتم غسل الأموال من خلال العقارات عن طريق عدة صور تتضمن في طريقة وطبيعة عمليات البيع والشراء في هذا القطاع.

**المؤشرات الدالة على العمليات غير العادية أو العمليات المشتبه بها في تجارة بيع وشراء العقارات:**

1. شراء أو بيع عقار بقيمة لا تتناسب إطلاقاً مع القيمة الفعلية له مقارنة بأسعار السوق أو أسعار العقارات المماثلة في ذات المنطقة ، سواء بالزيادة أو النقصان.
2. تكرار شراء عقارات لا تتناسب أسعارها مع القدرة المعتادة للمشتري حسب ما هو معلوم عنه أو الشك في إنجاز هذه العمليات الحساب أشخاص آخرين.
3. قيام العميل بشراء عقار مخصص للاستعمال الشخصي ) كمنزل عائلي ( على أن يتم تسجيله باسم شركة يملكها العميل.
4. قيام العميل بطلب بإعادة تصميم للعقار الذي ينوي شراؤه أو إجراء تحسينات كبيرة فيه وبحيث يقوم العميل بدفع قيمة إعادة التصميم أو كلفة إجراء التحسينات نقدا ، لغايات بيع العقار بقيمة إضافية.
5. قيام العميل بدفع قيمة العربون نقد أون من ثم رفضه إتمام عملية الشراء واسترجاع قيمة العربون من خلال شيك.
6. قيام العميل بدفع قيمة العربون اللازم لشراء العقار بموجب شيك صادر عن شخص ثالث لا تربطه به علاقة واضحة أو محل شبهة أو من غير أصوله أو فروعه.
7. عدم اهتمام العميل بمعاينة العقار والتأكد من حالته الإنسانية قبل إتمام عملية الشراء أو العملية التي يرغب بإنتمامها.
8. أن يقوم العميل بشراء عدد من العقارات في مدة قصيرة . ولا يبدي أي اهتمام بخصوص موقعها وحالتها وتكليفها إصلاحها وغير ذلك.
9. قيام العميل ببيع عقارات مملوكة له دون الاهتمام بالثمن.
10. قيام العميل بتسجيل الممتلكات أو الرهن باسم شخص آخر لإخفاء ملكية العقار.
11. قيام العميل بشراء العقار بأعلى من قيمته الحقيقة وعلى أن يتم الاتفاق مع المشتري على إعادة فرق القيمة للعميل خ الدوائر الرسمية.
12. أن يقوم العميل عقار بعد شراءه مباشرة بسعر أقل من سعر الشراء.
13. قيام العميل بدفع ثمن العقار المشتري من أموال مصدرها دول ذات مخاطرة عالية.
14. قيام العميل بالطلب من المكتب العقاري تحويل ثمن العقار إلى دول ذات مخاطر عالية.
15. قيام العميل بإجراء عمليات معقدة تخص مجموعة من العقارات وذلك بالشراء ومن ثم إعادة البيع والمبادلة والمقايضة.

التاريخ: 2021/06/20 م

تم الاطلاع على الدليل التنظيمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أعضاء مجلس الإدارة

لجمعية رعاية الرياضيين

التوقيع	المنصب	الاسم	عدد
	رئيس مجلس الإدارة	نصر حميد محمد كامل الظاهري	1
	نائب رئيس مجلس الإدارة	باسم احمد سليمان أبو داود	2
	المشرف المالي	إسماعيل عبدالله عبداللطيف الخيري	3
	عضو الإدارة	عمر سالم عبدالله الحامدي	4
	عضو الإدارة	بندر عون شرف البركاتي الشريف	5
	عضو الإدارة	عبدالهادي محمد صالح الحداد	6
	عضو الإدارة	مازن عثمان أحمد الهوساوي	7

